

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ينظم الملتقى الوطني حول :

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04 و 05 2019

المداخلة بعنوان:

الاستثمار الفلاحي كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري (دراسة مقارنة)

من إعداد

د. سنوسي بن عومر - أستاذ محاضر أ -

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر -

Snou_ben@yahoo.fr

بوزاغو أسماء

طالبة دكتوراه سنة أولى ، تخصص مالية مؤسسية - جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر -

Asmaa051992@hotmail.com

الملخص :

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة والحساسة التي باتت الدول تراهن عليه مؤخرا باعتبارها تساهم في عملية التنمية المحلية ، والممول الأول للنتاج القومي المحلي وبالتالي المورد الرئيسي للدخل ، والمصدر الأساسي للعمالة .

وبما أن الجزائر من الدول التي بذلت جهودا واسعة في تطوير والنهوض بهذا القطاع وذلك في ظل انهيار أسعار البترول وزيادة مديونية الدولة اتجاه الخارج كان ولا بد لها من إيجاد حلول لتغطية العجز وخلق فرص العمل والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة وتمويل الخزينة العمومية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : القطاع الفلاحي ، التنمية الزراعية ، الاستثمار الزراعي .

Abstract

The agricultural sector is one of the important and sensitive sectors that countries have recently been betting on as contributing to the local development process, the first source of national output and thus the main source of income and the main source of employment.

As Algeria is one of the countries that have made great efforts in developing and promoting this sector in the light of the collapse of oil prices and increasing the indebtedness of the state to the outside, it has been necessary to find solutions to cover the deficit and create job opportunities and promote the national economy on the one hand and finance the public treasury on the other hand.

Keywords: Agricultural sector, agricultural development, agricultural investment.

مقدمة :

في ظل الأزمات التي باتت تهدد كيان اقتصاد الدول وما تفرضه السياسات الخارجية عليها أصبح لزاما على الدول البحث عن حلول بديلة لتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل والقضاء على التبعية. و الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تحسين معدلات التنمية الاقتصادية والقضاء التدريجي على أوجه النقص والعجز في خزيتها خاصة في ظل انهيار أسعار البترول ولجؤها إلى سياسة التمويل الغير تقليدي وما تدره من سلبيات على كيان الدولة

1- إشكالية الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

كيف يساهم القطاع الفلاحي في تمويل الاقتصاد الجزائري ؟

من خلال الإشكالية السابقة سنقوم بصياغة الأسئلة التالية ؟

1- ماذا نقصد بالتنمية الزراعية ؟

2- ما هو الدور الذي يلعب القطاع الزراعي في تحقيق المكاسب ؟

وللإجابة على لإشكالية المطروحة سوف نقوم بالتطرق إلى :

● أولا : ماهية التنمية الزراعية

- ثانيا : مساهمة القطاع الفلاحي في خلق الثروة
- ثالثا :دراسة مقارنة بين الجزائر ودول المغرب العربي

أولا : ماهية التنمية الزراعية

1- مفهوم الزراعة : هي علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض- وزرع نباتية وحيوانية بل أيضاً الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها. إذا فالزراعة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح التكنولوجي أي النجاح الزراعي من الناحية الفنية والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الزراعية .وأخيراً النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغدة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع ورخاء عالي".

كما تعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة :

"وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. أما التعريف الواسع :فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

2- تعريف التنمية الزراعية :تعرف على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط- الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية¹.

3- أهمية الزراعة في التنمية بالدول النامية :

¹د.محمد لبن علوان ، أ.حليمة عطية ، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، العدد 03 ، 2016 ، ص 135

المتعارف عليه أن الدول النامية تتسم بانخفاض مستوى الدخل الفردي، ورغم أن الدخل الفردي الحقيقي يعطينا أفضل مقياس للتفرقة بين الدول، فإنه يبقى غير كاف للدراسة التحليلية لظاهرة التخلف والتنمية الاقتصادية؛ وبالتالي فإن القاسم المشترك الأكبر الذي تتسم به الدول النامية والمتخلفة، كونها تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى في تلبية احتياجات مواطنيها؛ حيث يسود الاعتقاد أن الدول النامية هي دول زراعية في حين أن الدول المتقدمة هي دول صناعية .

ولهذا نجد أن القطاع الزراعي يستأثر بالجزء الغالب من النشاط الاقتصادي في الدول النامية؛ وذلك بعكس ما عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي تُوفّق بين القطاعين بحيث يساهم كل منهما، تبعاً لطبيعته البنائية، في التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية مستمرة في تحسين مستوى معيشة السكان.

وإذا حكمنا جدلاً بأن التصنيع هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، فإن ذلك لا ينبغي أن يخفي عنا أهمية دور الزراعة في التنمية؛ على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ويبدو التساند والتكامل والترابط بين الزراعة والصناعة أكثر قوة ووضوحاً. ولهذا فقد نالت الزراعة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي وعرفت طرح نماذج نظرية كثيرة تبرز كلها مدى مساهمة الزراعة في مدد القطاع الصناعي باليد العاملة وبعض المنتجات الخام إلى جانب توفير مصادر مالية لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة.

كما أن الفائض الزراعي يمكن نقله إلى القطاع الصناعي، لتمويل الأجور مثلاً. ولهذا يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الأساسية في الدول النامية، وذلك نظراً للدور الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة لهذه الدول، ولو أن ذلك يختلف من دولة لأخرى، انطلاقاً من اختلاف ظروف كل دولة؛ إلا أن هناك اعترافاً متزايداً بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في التوسع والنمو أمر لا بد منه، ولا يمكن الاستغناء عنه من أجل التنمية الاقتصادية. كما أن زيادة معدل التصنيع يتطلب توفير عنصر العمل وتوفير المواد الأولية وحتى رأس المال، وطبعاً فإن مهمة القطاع الزراعي هي تلبية هذه المتطلبات. ولهذا يبدو أن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية .

حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في

القطاعات الأخرى، وبالمقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية. فعلى مر التاريخ الاقتصادي لم توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تكون قد حققت قدرا لا يستهان به من التحسن في الإنتاج الزراعي. على اعتبار أن الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، فإذا كانت تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها.²

ولهذا فإن تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافيين.

واستنادا للشواهد التاريخية المتوفرة فإن الزراعة الأمريكية واليابانية وغيرهما من الدول المتقدمة مثلا، قد قامت بدور فعال في التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات، وأن الزراعة في هذه الدول قد عرفت تطورات ملحوظة قبل أن تبدأ الخطوة الأولى في التصنيع؛ بحيث ساعدت هذه التغيرات الزراعة بأن تمد الصناعات النامية بالعمل، وفي مجالات كثيرة جاء رأس المال المستثمر في الصناعة من القطاع الزراعي. بينما في أغلب الدول النامية ما تزال الزراعة متخلفة وغير فعالة، لأنها لم تنل العناية اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية، نظرا لسيادة الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، وأن التقدم هو حالة مرادفة للتصنيع. ولهذا السبب فقد كرس اهتمامها الكبير بالصناعة، وفي المقابل تقاعست عن تطوير زراعتها وتحديثها.

حيث كان بعض الاقتصاديين يعتقدون بأن الاستثمار في مجال الصناعة هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، كما كان الساسة يرددون ذلك؛ بحجة أن التقدم في نظرهم هو مرادف للتصنيع، خاصة وأن تخلف دولهم اقترن بالزراعة التي ظلت لعهد طويلة بمثابة النشاط الاقتصادي الأساسي لهذه الدول. وقد ترتب على ذلك أن ساد الاعتقاد لدى المهتمين بالشؤون الاقتصادية، بأن تنمية الإنتاج

² فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة

، 2008/2007، ص 24.

الزراعي أمر من السهل تحقيقه، إذا أمكن التغلب على عقبة ما، أو بعض العقبات التي تقف في طريق هذه التنمية. وتتلخص العقبات التي كان النقاش يدور حولها في عجز أجهزة التمويل ومستأجريها، وجهل المزارعين للمسائل المرتبطة بنشاطهم من ناحية الإنتاج والتسويق. ويبدو أن مثل هذا الاعتقاد، من الناحية الاقتصادية البحتة، قائم على أساس ظهور تناقص الغلة بشكل واضح في الزراعة، خاصة وأن تقنية الإنتاج الزراعي ثابتة تقريبا. وهذا الرأي وإن كان يبدو صائبا من الناحية النظرية، إلا أن فرضية ثبات تقنية الإنتاج الزراعي فرضية يشوبها الشك وعدم اليقين، لأن تطور التقنية الإنتاجية ظهرت بشكل واضح وهام في النشاط الزراعي كما هو الحال بالنسبة للنشاط الصناعي. مما يجعل من الضروري الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي، وتخلف وسائل الري والصرف والمشاكل التي تترتب على العلاقات الإنتاجية الخاصة بملكية الأرض أو بالعلاقة بين ملاكها ومستأجريها³.

مقومات التنمية الزراعية: التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي :

أ- الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية- لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية.

ب الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من- ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها.

ج- الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام إقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء.

ثانيا : مساهمة القطاع الفلاحي في خلق الثروة

1- أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد

³ فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى دور عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني⁴.

أ- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني في مساهمته في تكوين الدخل الوطني وفي توليد الدخل لنسبة كبيرة من السكان، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، وتشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تطور مساهمة الناتج الزراعي في 2008، حيث تشير هذه البيانات إلى التطور - الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 الكبير في الناتج الزراعي الذي انتقل من 204 مليار دينار جزائري إلى 750.9 مليار دينار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 267.65%، وأن الناتج المحلي خلال نفس الفترة ارتفع بنسبة 533.19%، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع ارتفاع أسعارها خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فتتميز بالضعف الكبير رغم أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وتمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 11.07% سنة 1995، لتتخفف هذه النسبة في السنوات الموالية إلى 9.67% سنة 2003 و 6.8% سنة 2006، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والخدمات.

ب- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل والتقليص من البطالة، خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36% من مجموع السكان - في سنة 2006، وعرف القطاع إنشاء 1058830 منصب عمل خلال الفترة 2000 2006 في مختلف برامج القطاع الزراعي والتنمية الريفية، منها 421077 منصب دائم¹، وهو ما يمثل نسبة 39.77% والنسبة المتبقية هي مناصب مؤقتة، وجاء هذا التطور بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الظروف المناسبة للتوسع الأفقي والرأسي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الزراعي .

⁴ غردوي محمد، القطاع الزراعي ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، العدد 04، 2010، ص 122.

ج- مساهمة الزراعة في التجارة:

تعد مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية مؤشرا مهما لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الصادرات مصدرا أساسيا لـ جلب النقد الأجنبي، وتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، ومنفذا للسلع الوطنية في حالة الاكتفاء الذاتي، ومن جهة أخرى فإن تخفيض قيمة الواردات تعبر عن تحسن في الإنتاج الزراعي والتقليص من العجز في الميزان التجاري الزراعي، وعرفت التجارة الزراعية تطورا ملحوظا في جانب الصادرات والواردات وهو ما يوضحه الجدول رقم (02)، حيث تشير بياناته إلى تطور الصادرات الزراعية³، التي انتقلت قيمتها من 72 مليون دولار سنة 1998 إلى 164.6 مليون دولار سنة 2006، وهو ما يمثل نسبة نمو % 182.61، غير أن مساهمة هذه الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية لا يتعدى % 1، أما الواردات الزراعية هي الأخرى عرفت تطورا انتقلت فيه من 3111 مليون دولار سنة 1998 إلى 4676.3 مليون دولار سنة 2006، وهو ما يمثل نسبة نمو % 50.31، وأن نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية عرفت تراجعا مستمرا انتقلت من % 34.96 إلى % 21.98، وهو ما يعني تحسن أداء القطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان لأن أكثر من % 70 من الواردات الزراعية هي واردات غذائية، أما نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية فهي ضعيفة جدا لا تتعدى سوى % 5 في أحسن الحالات⁵.

2-الرهانات الجديدة في تنمية الفلاحة الجزائرية:

عرف الإنتاج الوطني للحبوب في نهاية التسعينات إنخفاضا ملحوظا بالمقابل شوهد إرتفاعا في الواردات خلال نفس الفترة نتيجة للإحتياجات الوطنية المتزايدة. و عليه فإن وزارة الفلاحة تطرقت إلى ضرورة إعادة توجيه السياسة الوطنية للفلاحة خاصة في مجال الحبوب". مع إدراج أشكال متعددة للإستثمار في مجال الحبوب الذي يكلف الخزينة أكثر من 600 مليون دولار لتغطية إحتياجات 06 مليون طن سنويا من الحبوب بسبب إنتاج ضعيف يتراوح ما بين 6، 2 مليون و 3 مليون طن لتغطي ما بين 30 و % 40 من الإحتياجات الوطنية" كما أنه لا يمكن تغيير العادات الإستهلاكية للمواطنين عن طريق قرارات سياسية في الوقت الذي تعرف فيه الفلاحة الجزائرية نقصا ملحوظا في الموارد المائية، إلى جانب مشاكل أخرى مرتبطة بنوعية التربة. وعليه خلصت وزارة الفلاحة إلى أنه لا يمكن تحقيق الإكتفاء الذاتي بنسبة 100 % لذلك لا بد من سياسة وطنية واضحة بعيدة عن التركيز الأعمى على قطاع الحبوب الذي يعتبر مجالا صعبا يتطلب أموالا كثيرة و تقنيات عالية، مما يستدعي مساعدة المتعاملين الاقتصاديين للمشاركة في القطاع قصد المساهمة و

⁵ غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 124.

لو بقدر صغير في تخفيض فاتورة الإستيراد، و التوجه نحو زراعات أكثر سهولة تمكن القطاع الفلاحي من التصدير إلى الخارج، والإبتعاد عن التركيز على مجال واحد. لقد إنطلقت وزارة الفلاحة في تطبيق برنامجها المتعلق بتكثيف إنتاج الحبوب، بالرغم من الجفاف، حيث أعطت 300 ألف هكتار المعنية بالتكثيف نتائج جد مرضية⁶.

ثالثا : دراسة مقارنة بين الجزائر ودول المغرب العربي

1- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي⁷:

الجدول رقم : 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الكلي بأسعار السوق

البلدان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	7.8
تونس	11.8	12	11.4	10.6	11.1	10.1	10.6
المغرب	13.2	15.2	12.5	13.1	14	13	-

المصدر : بيانات البنك الدولي . 2011 من الأمن الغذائي في شمال أفريقيا- تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار . الأسواق الزراعية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا - مكتب شمال أفريقيا ، الطبعة الأولى، الرباط ، 2012، ص19

يؤثر أداء القطاع الزراعي تأثيراً مباشراً في النمو الاقتصادي الوطني، ولكن بدرجات متفاوتة حسب البلدان، وحسب اعتمادها على الزراعة ، ونرى درجات تفاوت بلدان المغرب العربي بدرجات متفاوتة إذا بلغ متوسط هذه المساهمة % 13 في المغرب، و % 11 في تونس، و % 7 في الجزائر . فرغم أن الجزائر تتمتع بإمكانيات ومساحات شاسعة مقارنة بدول المغرب الأخرى غير أنها تحتل ذيل القائمة .

2- مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل :

الجدول رقم 2 : التشغيل الزراعي (النسبة المئوية من مجموع السكان النشطين).

البلدان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	14.5	15.9	11.7	12.1	11.8	10.5
تونس	-	16	-	-	-	-
المغرب	42.7	41.4	39.8	38.4	38.1	-

⁶ عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) ، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010-2011 ، ص 96 .

⁷ قرش نصيرة ، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في شمال أفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2014 ، ص 02.

المصدر: بيانات البنك الدولي . 2011 من الأمن الغذائي في شمال أفريقيا- تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، 20 .

ويتضح من تحليل البيانات المتوفرة عن العمالة الزراعية تراجع في نسبة الناشطين في القطاع الزراعي في الجزائر وهو ما يؤدي إلى نقص في كمية الإنتاج فابتعاد اليد العاملة على هذا القطاع هو نتيجة لقلّة الاستثمارات خاصة أننا نلاحظ أن لجوء العديد من الشباب هذه الأيام إلى قطاع الخدمات مهملين القطاعات الأخرى ذات الأهمية ، أما المغرب في متصدرة القائمة ولكن كانت في تراجع مستمر بعد كل سنة .

الجدول رقم 3 : نسب الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية لسنتي 2006-2007⁸

المغرب		تونس		الجزائر		البلدان
2007	2006	2007	2006	2007	2006	السنوات
39.65	72.86	39.33	38.70	33.71	35.62	الحبوب
30.80	78.68	46.76	47.94	33.39	35.82	القمح والدقيق
100.87	102.07	118.81	114.88	99.77	99.26	الخضر

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2008 .

يمثل الجدول نسب تحقيق الدول المغاربية من الاكتفاء الذاتي لسنتي 2006-2007 بحيث

تستحوذ المغرب على حصة الأسد بنسبة متوسطة 54.74 % من إنتاج القمح والدقيق ونلاحظ تراجع واضح في سنة 2007 ، أما تونس 49.94 % ، وتأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة بنسبة متوسطة تقدر بـ 34.60 % وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بجزائرها مما يؤدي الدولة إلى الاستيراد من الخارج باعتبار هذه المادة مادة أساسية تدخل في إنتاج العديد من المنتجات ، أما الخضر فقد حققت الدول الثلاث نسب جيدة ساعدتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي كما حققت كل من تونس والمغرب فائض في الإنتاج وبالتالي سيؤدي إلى التصدير وهو ما يؤثر بالإيجاب على ميزانها التجاري .

خاتمة

القطاع الفلاحي هو قطاع استراتيجي مهم نظرا للدور الجوهري الذي يلعب في تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة مداخيل الفرد هذا ناهيك على أنه يعتبر من أهم الحلول الإستراتيجية التي باتت الدولة تلجأ إليها لتمويل الخزينة العمومية خاصة في ظل التوجه الجديد الذي لجأت إليه الجزائر التمويل الغير تقليدي وما يدره من مشاكل وسلبيات تهدد كيان الاقتصاد الجزائري .

⁸ الطاهر مبروكي ، الأمن الغذائي في المغرب العربي ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011 ، ص 201 .

وعليه جاءت هذه الدراسة لتحاول معالجة إشكالية حول مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تمويل الاقتصاد الجزائري حيث نجد تحسن أداء القطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان لأكثر من 70 % من الواردات الزراعية هي واردات غذائية ، ولكن إذا ما قورنت الجزائر بالمغرب وتونس نجدها

النتائج المتوصل إليها في هذا البحث :

- القطاع الفلاحي هو من بين القطاعات الإستراتيجية المهمة التي باتت الدولة تولي اهتمامات أكبر بها.
- يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وهو ما يعكس زيادة مداخيل الفرد وامتصاص البطالة المتفشية في مجتمعاتنا العربية بصفة عامة والمغربية بصفة خاصة
- لازالت الجزائر بعيدة كل البعد مقارنة بجيرانها كل المغرب وتونس سواء من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي أو من حيث نسبة العمالة التي تنشط في هذا المجال .

الاقتراحات والتوصيات :

- تشجيع الشباب البطال على الاستثمار في هذا القطاع وفتح المجال أكبر من خلال تقديم تسهيلات وحوافز لدعم الشباب .
- إدخال التكنولوجيا والرقمنة في تنمية هذا القطاع وتعتبر تونس من الدول السبابة التي أدخلت تطبيق الرقمنة على القطاع الزراعي .

قائمة المراجع

- 1 - د.محمد لين علوان ، أ.حليمة عطية ، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، العدد 03 ، 2016 .
- 2 - فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007 .
- 3 - غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، العدد 04 ، 2010 .
- 4 - قريش نصيرة ، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في شمال أفريقيا ، جامعة حسينية بن بوعلوي ، شلف ، 2014 .

- 5 - عياش خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007) ، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010-2011 .
- 6 - الطاهر مبروووكي ، الأمن الغذائي في المغرب العربي ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، 2011.